

حكومة ميقاتي... وقرار «حزب الله»



الكرة في ملعب حزب الله

في 2011 تشكيل حكومة الانقلاب على سعد الحريري. أما الثاني، فلا يهيمه لا المسيحي اللبناني ولا المواطن اللبناني... ولا لبنان. لا يهيمه سوى جبران باسيل رئيساً للجمهورية لبلد لا دواء فيه؛ ماذا سيفعل «حزب الله» الكرة في ملعبه في وقت يلاحق الجوع والفقر والبؤس كل لبناني بغض النظر عن طائفته ومنطقته. قد يكون الحزب في حاجة قبل غيره إلى مرحلة انتقالية يفكر فيها بمستقبله في لبنان بدل أن يكون مجرد أداة إيرانية لا ترى في لبنان سوى «ساحة»!

أساسه حقد أكبر على رفيق الحريري ونجاحه في إعادة لبنان إلى خارطة الشرق الأوسط. يعرف نجيب ميقاتي لبنان جيداً. يعرف المنطقة جيداً. يعرف العالم جيداً. لديه نقاط ضعف كثيرة، بما في ذلك فشله في عمل تغيير في مدينته طرابلس على الرغم من كل الجهود التي بذلها في السنوات القليلة الماضية. لا تزال طرابلس، إلى إشعار آخر، أفقر المدن على البحر المتوسط... سواجه نجيب ميقاتي في الأيام المقبلة قدرة الثنائي عون - باسيل على التعليل انطلاقاً من تسمية وزير الداخلية. لا يهيم ميشال عون سوى تأمين وصول جبران إلى قصر بعبدا. هناك تناقض واضح بين نجيب ميقاتي وميشال عون. الأول يريد النجاح ومحو صورة النائب السني الذي قبل

حياً برزق. لم تكن هناك بعد ثورة شعبية قضت عملياً على النظام وجعلته تحت رحمة إيران وروسيا. داخلياً، قد يكون «حزب الله» في حاجة إلى حكومة نظراً إلى أن الفقر طال كل اللبنانيين، بمن في ذلك الشيعة الذين لم يعد الحزب يستطيع توفير الحد الأدنى من الظروف المعيشية اللائقة لهم. ليس سراً أن المجتمع الدولي يريد حكومة تتمتع بكل الصلاحيات. وحدها مثل هذه الحكومة تستطيع القيام بالإصلاحات المطلوبة وحوض مفاوضات مفيدة مع صندوق النقد الدولي. لا شك أن لبنان في حاجة إلى مرحلة انتقالية. لا شك أيضاً أن نجيب ميقاتي الرجل المناسب لتأمين مثل هذه المرحلة، خصوصاً أن حقد الثنائي عون - باسيل عليه أقل حدة بكثير من الحقد على سعد الحريري، الذي في

«حزب الله» الذي أصر على بلوغ مرحلة الانهيار بدءاً بحملته على النظام المصرفي اللبناني. ليس معروفًا كيف سيرتجم «حزب الله» تسميته لميقاتي الذي سبق له في العام 2011 قبول تشكيل حكومة أرادها الحزب بعد إسقاطه حكومة سعد الحريري. كان ذلك بناء على رغبة بشار الأسد الذي فرض على نجيب ميقاتي قبول رئاسة الحكومة... كانت تلك الحكومة في الواقع حكومة «حزب الله». لا يمكن الاستخفاف بنجيب ميقاتي وبما ما يمتلكه من خبرة ومؤثرات ولا يمكن الاستخفاف بأن تغييرات كبيرة طرأت على الوضع الداخلي والإقليمي. إقليمياً، صار القرار السوري في لبنان قرار «حزب الله». عندما شكل حكومته الثانية في 2011 (كانت حكومته الأولى في 2005)، كان النظام السوري

سابقاً حقوق للمسيحيين... بل حقوق لبنانيين؟

كان كلام نجيب ميقاتي مع الزميل مرسيل غانم معقولاً. حاول الرجل توفير جرعة تفاؤلية صغيرة إلى اللبنانيين الذين يعرفون الكثير عنه وعن صدقيته وحيثيته. هذا لا يحول دون الاعتراف بأن لديه خبرة طويلة في ممارسة لعبة تدوير الزوايا واستتباب الآخرين. يعرف الرجل النظام السوري أكثر من غيره. يعرف إيران جيداً. علاقته الدولية مع فرنسا وأميركا قائمة ومتينة. يعرف العالم كله تقريباً، بما في ذلك جنرالات ميانمار. ما ليس معروفًا إلى أي درجة يستطيع تأمين ثقة خليجية بلبنان وإحداث اختراقات في الدول الست لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هل سيسمح ميشال عون وجبران باسيل لنجيب ميقاتي بتشكيل حكومة؟ هذا السؤال الكبير سيرطخ نفسه عاجلاً أم آجلاً. عاجلاً على الأرجح، نظراً إلى أن نجيب ميقاتي لن ينتظر طويلاً كما فعل سعد الحريري. هناك سؤال أكبر، هل لدى «حزب الله» مصلحة في تشكيل حكومة؟ إذا كانت لدى الحزب، أي لدى إيران، مثل هذه المصلحة، ستتشكل الحكومة نظراً إلى أن المعادلة في لبنان في غاية البساطة.

في النهاية، إن «العهد القوي» ليس سوى «عهد حزب الله» وإن الحزب سقى نجيب ميقاتي في الاستشارات المزمعة التي يجريها رئيس الجمهورية قبل تكليف الشخص الذي سيتولى تشكيل الحكومة. في المقابل، كان «حزب الله» امتنع عن تسمية سعد الحريري وقد سمح في حينه، قبل تسعة أشهر، لتابعين له مثل نواب الحزب السوري القومي الاجتماعي بتأييد تكليف سعد الحريري!

سمح الحزب في الوقت ذاته للثنائي عون - باسيل بوضع كل العراقيل في طريق تشكيل حكومة. تماماً كما سبق وسمح لهما بعرقلة مؤتمر «سيدر» الذي انعقد في باريس في نيسان - أبريل 2018 وكان وراءه سعد الحريري. كان النجاح في تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر يعني تمكين لبنان من نقادي الانهيار الكبير. أمن المؤتمر مساعدات بقيمة نحو 11 مليار دولار للبنان، لكن شروطه لم تكن تتلاءم مع ما يريده

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

يحتاج لبنان أول ما يحتاج في هذه المرحلة إلى تمرير المرحلة الانتقالية التي ستستمر إلى يوم خروج ميشال عون من قصر بعبدا في أقل تقدير. هذه المرحلة مرشحة للاستمرار إلى ما بعد الخروج في حال بقي «حزب الله» متمسكاً بخيار فرض مرشحه لرئاسة الجمهورية على اللبنانيين. قبل الوصول إلى يوم الحادي والثلاثين من تشرين الأول - أكتوبر 2022، من مصلحة لبنان تشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي تتمتع بحد أدنى من الموصفات التي تسمح لها بالسعي لجعل البلد يلتقط أنفاسه. في مقدم هذه الموصفات «امتلاك الحكومة صلاحيات كاملة» في بلد يعاني أول ما يعاني من الفراغ السياسي على مستوى رئاسة الجمهورية.

هناك سؤال أكبر، هل لدى «حزب الله» مصلحة في تشكيل حكومة؟ إذا كانت لدى الحزب، أي لدى إيران، مثل هذه المصلحة، ستتشكل الحكومة نظراً إلى أن المعادلة في لبنان في غاية البساطة

ثمة حاجة إلى حكومة تمتلك رؤية من جهة وقدرة على تعطيل الفكر الهدام لرئيس الجمهورية وصهره جبران باسيل اللذين لا يدركان أن لبنان في غنى عن الحسابات الصغيرة، من جهة أخرى. المعنى بالحسابات الصغيرة تأمين وصول جبران باسيل إلى موقع رئيس الجمهورية بحجة المحافظة على حقوق المسيحيين واسترجاعها. تحت هذا الشعار تسلّم «حزب الله» قيادة المركب اللبناني وأخذته إلى الهلاك. لم يعد معروفًا هل سيبقي مسيحي واحد في لبنان في ظل «العهد القوي» وهل

الشباب والثورة المؤجلة في تونس

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

المرحلة القادمة أخطاء الطبقة السياسية التي لا تنظر إلى التشغيل سوى بمنظار التوظيف في القطاع العام، وهو مسار فاشل لأنه يضاعف التكاليف على الدولة ولا يحقق أي استقرار اقتصادي. القطاع العام لا يمكن أن يتحمل لوحده عبء أزمة التشغيل، ورأينا كيف أن اندباب مئات الآلاف من العاطلين في القطاع وكذلك الزيادات الكبيرة في الرواتب والعلاوات لم تحقق شيئاً بل بالعكس ساهمت في ارتفاع كبير للأسعار، وظل الموظف في نفس الظروف المعيشية فيما تضاعفت الأعباء على الفئات المهمشة والفقيرة.

ويأتي تطويق أزمة البطالة من بوابة الاستثمارات في القطاع العام والخاص. وبدلاً من أن تأخذ الحكومات المتعاقبة قروض الصناديق المانحة لضخها في الميزانية وتوفير الرواتب المنتفخة وشراء السلم الاجتماعي، يفترض أن تعيد الحكومة الجديدة بكسر هذا النمط من البذخ والبحث عن دعم المشاريع في القطاع العام والخاص التي تنشأ اقتصاد البلاد

وتعيد ثقة المستثمرين المحليين والإجانب فيه، وهو المناخ الذي سيقود إلى توفير مواطن العمل. ولا شك أن رجال الأعمال التونسيين الذين عانوا خلال السنوات الماضية من غياب الاستقرار ومحدودية الأفكار الحكومية ومن الابتزاز الذي تضمنته مشاريع غامضة للمصالحة يمكن أن يلعبوا دوراً رئيسياً في هذه المرحلة، وأن يساعدوا الدولة في إنقاذ الاقتصاد المتهاوي إذا وجدوا لديها رغبة قوية ورؤية واضحة لتنفيذ الإصلاحات. لم تعد المرحلة في حاجة إلى أي تردد، فهناك ضغوط الشباب الباحثين عن مواطن العمل، وهناك ضوابط واضحة يضعها صندوق النقد الدولي لأجل تقديم الدعم المالي، وهناك مصالح رجال الأعمال ومخاوفهم وحساباتهم، والأمر لم يعد يحتمل أي تأخير.

وسيكون التحدي الأول أمام قيس سعيد الذي استجمع كل الصلاحيات والسلطة تحت قبضته هو إعادة هذه الثورة إلى صانعها، أي الشباب. لم تكن هذه القيم تعني للشباب شيئاً يصبروا عشر سنوات أخرى من أجل الحصول على مكاسبهم.

ومثلما أن الرئيس سعيد يريد طمأننة الداخل والخارج بشأن شرعية تأويله للفصل 80 وتبديد فكرة الانقلاب، فإن من أؤكد واجباته أن يرسل إشارات طمأننة للشباب ليس بالتصريحات، ولكن ضمن خارطة الطريق التي ينوي تقديمها

لأجل هذا يحذر المراقبون من توسع مدة المرحلة الانتقالية، وخاصة من سيطرة البعد السياسي وتعقيداته على خطط الرئيس. ومثلما أن الرئيس سعيد يريد طمأننة الداخل والخارج بشأن شرعية تأويله للفصل 80 وتبديد فكرة الانقلاب، فإن من أؤكد واجباته أن يرسل إشارات طمأننة للشباب ليس بالتصريحات، ولكن ضمن خارطة الطريق التي ينوي تقديمها. ومثلما ستضم هذه الخطة عناصر واضحة بشأن إنهاء الحالة الاستثنائية سياسياً، فمن المؤمل أن تضع أفكاراً واضحة بشأن التشغيل والاندابات، والمشاريع المؤملة في المناطق المهمشة، والألا يكتفي الرئيس سعيد بإطلاق الوعود. ومن المهم ألا يكرر الرئيس سعيد والعناصر التي ينوي الاعتماد عليها في

مثل القطيعة مع المنظومة القديمة عبر مجلس تأسيسي وحصر اهتمام البلاد في الانتخابات وانتقال من مرحلة انتقالية أولى وثانية إلى مرحلة عادية. لم تكن هذه القيم تعني للشباب شيئاً يذكر، فما يبحثون عنه من ديمقراطية وحرية للتعبير عن أنفسهم وفرتها وسائل التواصل الحديثة، ولا يحتاجون إلى هيكل ومنظمات وصراعات وضرب تحت الحزام من أجلها مثل ما تفعل الطبقة القديمة التي تواجه عصراً تكنولوجياً متطوراً باليات كلاسيكية صنع أغلبها في زمن الحرب الباردة. الشباب ينظرون إلى مصالحتهم المباشرة، وراهنوا على أن الثورة ستكون في خدمتهم طالما أنهم هم من قادوها إلى حدود الصدمات الأخيرة قبل اختطافها. ودفعت صدمتهم في الثورة وفشل الأحزاب الحاكمة إلى ردات فعل مختلفة، فبعض الشباب استقطبته مجموعات إرهابية ناشطة في الجبال، والآخر التحق بمجموعات متشددة في ليبيا وسوريا، ومجموعات أخرى اختارت المغامرة بالهجرة السرية.

ومن بقي من الشباب ظل يتحين الفرص للانقلاب على منظومة سياسية فاشلة وفاسدة وعاجزة عن قيادة البلاد. وفي أول بارقة أمل مع ترشيح قيس سعيد للانتخابات الرئاسية ساهم هؤلاء الشباب في الحملة الانتخابية بقوة وحتى بعد فوز هذا المرشح بالرئاسة ظلوا يسندونه ويدعمونه من أجل الحصول على صلاحيات تخول تطبيق أفكاره التي كانت تدور حول خدمة الشباب. ويوم الخامس والعشرين من يوليو الماضي خرج الشباب بمختلف مستوياتهم إلى الشارع رغم أن الدعوة إلى التظاهر شابها التردد والغموض، لكن الآلاف تظاهروا ورفقوا شعارات قوية تطالب بحل البرلمان وإسقاط المنظومة السابقة التي سرقت الثورة وحولتها إلى لعبة لراكمات مكاسبها.

نفسه استمر بعد 2011 وتردد الشعار مع كل احتجاجات إلى حدود الخامس والعشرين من يوليو الأخير.

لم ينظر السياسيون، الذين ركوا الاحتجاجات واستثمروها في الإمساك بالحكم، إلى الثورة في عمقها كثورة شبابية مطالبها تتمركز حول توفير مواطن العمل وتحسين شروط الحياة في المناطق الداخلية. لم يلتفتوا إلى الشباب سوى في محاولة استقطابهم ليكونوا واجهة لشعبية أحزابهم واستثمروا حيوياتهم في الحملات الانتخابية. وانفض الشباب عن الأحزاب منذ السنوات الأولى للثورة، وشهدت أحزاب مثل حركة النهضة انشقاقات في هيكلها الشبابية واستقالة عناصر فعالة بعضهم أبناء لقياديين بارزين مثل ابن علي العريض. ويعد السبب الرئيسي في استقالة الشباب واتخاذهم موقفاً عدائياً من الثورة التي تم اختطافها إلى أن الطبقة السياسية يمينها ويسارها سعت من خلال الحكم لتثبيت القيم السياسية التي سبق أن دافعت عنها خلال عقود،

مختار الدبالي
كاتب وصحافي تونسي

يقطع النظر عن التوصيف القانوني والسياسي، فإن الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد بشأن تجريد البرلمان ورفع الحصانة عن النواب، وما قابلها من احتفاء كبير في الشارع، تظهر أن هناك خلافاً جوهرياً حال في السنوات العشر الماضية من ثورة 2011 دون استقرار الأوضاع، وهو عنصر الشباب. لم تكن ثورة 2011 ثورة سياسية ولا أيديولوجية، كانت ثورة شبابية بعمق اجتماعي بالدرجة الأولى. شباب المناطق الداخلية الذين تضرروا من خيارات اقتصادية محدودة هم من تظاهروا واعتصموا ليتطور الأمر لاحقاً إلى سقوط نظام زين العابدين بن علي. كان الشعار المركزي للتحرك الشعبي «الشغل استحقاق أي عصابة السراق»، والهدف هو الضغط من أجل أن تتولى الدولة توفير مواطن العمل. الأمر



ولي زمن الوعود